وايضا فالترك عدم مستمر فلو كان اثرا لزم تحصيل الحاصل فالجواب من وجهين
الاول لانسلم ان الترك ليس مقدورا للقادر وقولكم الترك نفي محض وعدم مستمر
قلنا ممنوع فان الترك هو الكف والامساك عن الفعل وهو امر وجودي وقولكم يلزم
عليه قدم العالم وتحصيل الحاصل قلنا ممنوع لان الفعل من حيث هو فعل ينافي
الازل وانما ينافي حقيقته فيما لا يزال فلو ترك اذا في الازل وانما ينافي فيما لا يزال
واذا كان الترك منجد ابعد ان لم يكن بطل ما قلتموه انه تحصيل الحاصل ومن هنا
تعرف ان قول من قال من الفقهاء ان الترك فعل لا يلزم عليه محذور كما ظنه
بعض القاصرين بل ويصرح بعض من لا يحجزه الحياء والدين منهم بتكفير
قائله الثاني وهو الحق ان نقول ما ذكر تموه انما يدل على ان الموثر ليس فاعلا للترك
وموجدا له ولا يلزم منه نفي ان يكون قادرا عليه لان القادر هو الذي يصح ان يفعل
الشيء وان لا يفعله والمراد بقولنا وان لا يفعله ان لا يخرج الفعل الى الوجود بل
يبقيه على العدم لا انه يوجد العدم ويفعل الترك واذا كان كذلك فلا استبعاد
في اسناده الى الفاعل المختار ولا يلزم من كونه مقدورا للفاعل ان يكون اثرا وجوديا
قوله بقدرة هذا المجرور متعلق بقوله قادرا وهذا اثبات للمطلب الثاني وهو كونه
قادرا بقدرة زايدة على الذات لا كما يقوله المعتزلة من نفي القدرة وقادريته
تعالى عندهم انما هي بذاته جل وعز لا بقدرة زايدة على ذاته ولا يخفى فساد هذا
المذهب فان قادرا لا قدرة له لا يعقل لان القدرة اما شرط في كون القادر قادرا
او علة له او مدلول له اوجزء من حقيقته اذ القادر من له قدرة وعلى جميع هذه
التقادير يستحيل ان يعرى القادر عن القدرة هذا كله ان قلنا بثبوت الاحوال
وان القادرية حالة ثابتة تقوم بالذات وان قلنا بنفي الاحوال كما هو مذهب
الشيخ فلا معنى للقادرية الا قيام القدرة بالمحل فبرهان اثبات كونه تعالى قادرا

هو

هو بعينه برهان اثبات معنى القدرة له تعالى قوله غير متحدة بذاته يصح
قراءة غير بالخفض نعت للقدرة وبالنصب على تقدير اعني ومعنا اتحاد القدرة
بذاته ان يكون معه شيا واحدا وهذا قد ذهب اليه المشاؤن من الفلاسفة كما
ذهبوا الى مثل ذلك في العلم ورد عليهم بما سبق من برهان استحالة اتحاده تعالى
بغيره ورد عليهم هنا في اصل العقيدة باختصار بانه يلزم في الاتحاد ان يكون الكل
عين جزيه والكثير عين القليل وذلك لا يعقل والى هذا اشرنا بقولنا يلزم كون
الاثنين واحدا يعني لان القدرة والذات حقيقتان اثنتان فلو اتحدتا لا بمعنا
واحدا لزم ما ذكرته ضرورة قوله قديمة ثقرا بالمحض نعتا للقدرة واشار بهذا
الى اثبات المطلب الثالث وهو قدم القدرة اي لا اول لها واستدل على ذلك بدليلين
الاول ان القدرة لو كانت حادثة لكان ضدها وهو العجز قديما اذ لا واسطة بينهما
في حق كل حي واذا كان العجز قديما استحال عدمه لما عرفت في باب حدوث العالم
من بيان استحالة عدم القديم واذا استحال عدم العجز استحال وجود القدرة التي
هي شرط في وجود العالم فيلزم ان لا يوجد شيء منه ابدا والعيان يكذبه الثاني ان
القدرة لو كانت حادثة للزم الدور او التسلسل وبيان الملزوم انها اذا كانت حادثة لزم
افتقارها الى محدث قادر بقدرة ثم ننقل الكلام الى هذه القدرة التي توقفت عليها
القدرة الاولى فيلزم ان تكون ايضا حادثة فلما قلتها للاولى فتتوقف هي ايضا على قدرة
اخرى للفاعل فان كانت هذه الاخرى هي الاولى التي كانت توقفت عليها لزم الدور وان
كانت غيرها لزم فيها ايضا ما لزم في الاولى وهكذا ابدا ولزم التسلسل وقد علمت
استحالة الدور والتسلسل في باب وجوب قدمه تعالى ووجوب بقايه وانما اقتصر
هنا في العقيدة على التسلسل لانه اخذ بالمعنى الاعم الشامل للدور لان الدور تسلسل
ايضا لكن في امور متناهية ولهذا كثيرا ما يقتصر بعض العلماء على التسلسل في باب القدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)